مجلة الدراسات القانونية المقارنة
EISSN:2600-6154 المجلد 07/ العـــدد02 (2021)، ص.ص. 480-498 ISSN:2478-0022

# دور الجزائر في التسوية السلمية للنزاع المسلح شمال مالي

# *Algeria's role in the peaceful settlement of the armed conflict in northern Mali*

**خيراني بن ملوكة**

***Kheirani BENMELOUKA***

**دكتوراه، مخبر إصلاح النظام الدستوري و متطلبات الحكم الراشد،جامعة زيان عاشور، الجلفة**

***Doctor, Laboratory for Reforming Constitutional System and Requirements for Good Governance, Zian Ashour University, Djelfa.***
***Kheirani.Benmelouka@univ-djelfa.dz***

**أ.د. عيسى طيبي**

***Aissa TAIBI***

**أستاذ التعليم العالي، مخبر إصلاح النظام الدستوري و متطلبات الحكم الراشد،جامعة زيان عاشور، الجلفة**

***Professor, Laboratory for Reforming Constitutional System and Requirements for Good Governance, Zian Ashour University, Djelfa.***
***aissa2006200@yahoo.fr***

**تاريخ إرسال المقال: 2020/11/19 تاريخ القبول:2021/10/18 تاريخ النشر:2021/12/29**

**ملخص:**

لقد ظلت الدبلوماسية الجزائرية وفية لأهم مبادئ السياسة الخارجية للجزائر والمكرسة في جميع الدساتير، كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، واستطاعت الجزائر أن تتوسط لحل نزاعات دولية معقدة كالنزاع بين العراق و إيران سنة 1975، و حل قضية الرهائن الأمريكيين في إيران سنة 1981، والنزاع الأثيوبي الأريتيري في سنة 2000، ونهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز مدى نجاح الدبلوماسية الجزائرية في حل نزاع الطوارق في مالي الذي استمر لعشرات السنين، والذي أثر بشكل مباشر على الأمن القومي للجزائر.

لقد سارعت الدبلوماسية الجزائرية إلى الدخول في وساطة ناجحة منذ بداية الصراع في تسعينيات القرن الماضي بحيث ساهمت بصفة مباشرة في توقيع اتفاق تمنراست سنة 1991، واتفاق الجزائر سنة 2006 بين الطوارق و الحكومة المالية،و أخيرا مساهمة الوساطة الجزائرية في توقيع الأطراف المتحاربة لاتفاق السلم و المصالحة سنة 2015.إلا أن الجهود الدبلوماسية للجزائر تميزت دائما بالظرفية و الآنية بمعنى التدخل عند نشوب النزاع فقط، دون الإسهام في رؤية تنموية شاملة للمنطقة تمكن من حل النزاع بصفة جذرية و دائمة.



**المؤلف المرسل: بن ملوكة خيراني Email:kheirani.Benmelouka@univ-djelfa.dz**

**كلمات مفتاحية:**

النزاع المسلح، الدبلوماسية، المفاوضات، السلم، الطوارق.

***Abstract:***

*Algerian diplomacy has remained faithful to the most important principles of Algeria's foreign policy, enshrined in all constitutions, such as the principle of non-interference in the internal affairs of states, and the peaceful resolution of international disputes, and Algeria was able to mediate to solve complex international disputes such as the Iraq-Iran conflict in 1975, and to solve the hostages issue The Americans in Iran in 1981, and the Ethiopian-Eritrean conflict in the year 2000. Through this research paper, we aim to highlight the success of Algerian diplomacy in Algerian diplomacy has rushed to successful mediation since the beginning of the conflict in the nineties of the last century, as it directly contributed to the signing of the Tamanrasset agreement in 1991, the Algiers agreement in 2006 between the Tuareg and the Malian government. and finally the Algerian mediation contribution to the warring parties signing the peace and reconciliation agreement The year 2015.*

*However, the diplomatic efforts of Algeria have always been characterized by circumstantial and immediate meaning to interfere when the conflict erupts only, without contributing to a comprehensive development vision for the region that enables the solution of the conflict in a radical and permanent way.*

***Keywords:***

*Armed conflict ;Diplomacy ;Negotiations ;Peace ;Tuaregue.*

**مقدّمة:**

ما فتئت الجزائر تلعب دورا هاما في حل فتيل الكثير من النزاعات الدولية و الإقليمية، وهذا من خلال دبلوماسيتها النشطة خاصة إبان فترة السبعينات من القرن الماضي، وظهر هذا النشاط جليا من خلال الوساطة الجزائرية بين كل من العراق و إيران، والتي أدت إلى توقيع ما يسمى باتفاق الجزائر سنة 1975، أو كذلك وساطة وزير الخارجية الجزائري الأسبق محمد الصديق بن يحي لحل أزمة الرهائن الأمريكيين مع إيران و هذا سنة 1980.

تواصل دور الجزائر الوفي لمبادئ سياستها الخارجية المكرسة في مختلف الدساتير، وقامت بمحاولات حثيثة ومستمرة لحل النزاع الداخلي المسلح الذي نشب في دولة مالي من خلال وساطة دبلوماسييها المخضرمين برغم الأزمة الداخلية الخطيرة التي ضربتها إبان فترة التسعينيات و التي شهدت معها أفول دبلوماسيتها. **فما هو الدور الذي لعبته الوساطة الجزائرية في حل نزاع الطوارق و الحكومة المركزية في مالي؟ وهل نجحت في حل النزاع هناك؟**

إن الهدف من الدراسة هو تحديد مدى فعالية الجهود الدبلوماسية ممثلة في الوساطة التي قامت بها الدولة الجزائرية لحل النزاع شمال مالي، وقد استعنا في سبيل ذلك بالمنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا سنتطرق إلى ماهية النزاعات المسلحة(أولا)، ثم نزاع الطوارق في مالي، أسبابه، و دور الدبلوماسية الجزائرية في حله(ثانيا)،و أخيرا و ضمن المحور الثالث تجدد النزاع المسلح شمال مالي و جهود الدبلوماسية الجزائرية لحله(ثالثا).

**أولا:ماهية النزاعات المسلحة**

النزاع المسلح هو مفهوم عام ينطبق على المواجهات المسلحة المنظمة التي يمكن أن تحدث بين دولتين أو أكثر، أو بين دولة و كيان مسلح لا يشكل دولة بالمعنى القانوني للقانون الدولي، كما يمكن أن يحدث بين دولة ومجموعة منشقة، كما بين جماعتين عرقيتين أو طائفتين أو مجموعات إيديولوجية مختلفة ضمن دولة واحدة أو عدة دول.[1]

وتوجد هناك نوعان من النزاعات المسلحة، النزاع المسلح الدولي و النزاع المسلح غير الدولي

**1- النزاعات المسلحة الدولية:**

سنتناول تعريف و صور النزاعات المسلحة الدولية

**أ- تعريف النزاعات المسلحة الدولية:**

يرى الأستاذ الدكتور علي صادق أبو هيف أن النزاع المسلح هو" صراع بين القوات المسلحة لكل من الفريقين المتنازعين يرمي كل منهما إلى صيانة حقوقه ومصالحة في مواجهة الطرف الآخر ".[2]

كما يرى الدكتور بشير الشافعي بأنه "صراع مسلح بين الدول بقصد فرض وجهة نظر سياسية "[3]

كما يعرفه العوضي بأنه" صراع أو نضال باستعمال القوة المسلحة بين الدول، بهدف تغلب بعضها على بعض لتحقيق مصلحة مادية أو معنوية ".[4]

ويمكن أن نقول أن "النزاع المسلح الدولي، يعني استخدام القوة المسلحة من قبل طرفين متحاربين على الأقل، ولا بد أن يكون أحدهما جيش نظامي، وتقع خارج حدود أحد الطرفين، تبدأ عادة بإعلان وتتوقف لأسباب ميدانية كوقف القتال، أو أسباب إستراتيجية كالهدنة، أو باتفاق صلح". [5]

**ب- صور النزاعات المسلحة الدولية**

نستطيع أن نميز عدة صور للنزاعات المسلحة الدولية فهناك النزاعات المسلحة البرية، وهي هي نزاعات تدور العمليات العدائية فيها على اليابسة بين قوى متحاربة من جيوش نظامية وغيرها من المحاربين.[6] أما النزاعات المسلحة البحرية فهي نزاعات مسلحة تدور بين قوات مسلحة بحرية تابعة لجيوش نظامية أو غير نظامية، تمارس العمليات العدائية فيها على سطح الماء وتحته وفي فضائه الخارجي، بواسطة سفن وطائرات حربية، على أن توجه العمليات العدائية فقط ضد الأهداف العسكرية دون تلك التي تتمتع بحماية القانون الدولي الإنساني.[7]والنزاعات المسلحة الجوية تجري فيها العمليات العدائية فوق اليابسة والبحار، ولا تستخدم فيه إلا للطائرات العسكرية، على أن تحمل هذه الطائرات وأطقمها إشارات مميزة يمكن التعرف عليها عن بعد.[8]

**2- النزاعات المسلحة غير الدولية:**

سنتناول بالتعريف المقصود بالنزاعات المسلحة غير الدولية و صورها المختلفة

**أ- تعريف النزاع المسلح غير الدولي:**

يرى معظم الفقه أن المقصود بالنزاعات المسلحة غير الدولية هو الحرب الأهلية و التي تعني "الاشتباكات الناجمة عن اختلافات إيديولوجية أو عرقية أو سياسية أو دينية وبين طرفين وطنيين"، مما يجعل الوصف يرجع إلى كل الصدامات المسلحة التي تدور بين الحكومة القائمة و جماعة المتمردين، أو فيما بين الأطراف المتعادية فيما بينها".[9] وتبدأ الحرب الأهلية عادة بالتمرد من قبل مجموعة من المواطنين ليتطور هذا التمرد إلى حالة عصيان ثم يليه اندلاع الحرب الأهلية.وتجدر الإشارة إلى أن الحروب الأهلية التي يحدث فيها تشابك بين المجموعات العرقية، هي من أصعب الحروب حيث يمكن أن ينجم عنها تهجير جزء من السكان خارج إقليم الدولة.[10]

**ب- صور النزاعات المسلحة غير الدولية**

لطالما كانت الحرب الأهلية إحدى صور النزاعات المسلحة غير الدولية الشائعة في ظل القانون الدولي التقليدي، فهي تتعلق ببساطة بالاشتباكات الناجمة عن اختلافات إيديولوجية أو عرقية أو سياسية أو دينية وبين طرفين وطنيين، مما يجعل الوصف يرجع إلى كل الصدامات المسلحة التي تدور بين الحكومة القائمة وجماعة المتمردين أو فيما ين الأطراف المتعادية فيما بينها.[11]

أما الصورة الثانية من النزاعات المسلحة غير الدولية فهي الاضطرابات الداخلية وهي اختلال جزئي في النظام الداخلي، نتيجة لأعمال العنف التي تقوم بها مجموعة من الأفراد أو الجماعات لمعارضتهم أو استيائهم لوضع معين.كما تعتبر التوترات الداخلية الدرجة السفلى من درجات المواجهات غير الدولية، وتتضمن بعض الخصائص، كالإيقافات الجماعية وارتفاع عدد المعتقلين السياسيين بسبب آرائهم ومعتقداتهم، المعاملة السيئة وتعطيل الضمانات القضائية وظهور حالات اختفاء. كما قد تكون هذه الظواهر مجتمعة أو منفردة تعكس رغبة السلطة في إجلاء آثار التوتر للسيطرة على الأوضاع.[12]

ومن كل ما سبق نستطيع القول أن النزاع المسلح شمال مالي قد أخد العديد من الصور ففي البداية كان توترا داخليا ليتطور هذا التوتر فيصبح اضطرابا داخليا، فحربا أهلية تفاقمت إلى نزاع مسلح دولي بتدخل الجيش الفرنسي.

**ثانيا:نزاع الطوارق في مالي، أسبابه، و دور الدبلوماسية الجزائرية في حله.**

**1- نزاع الطوارق في مالي:**

اندلعت أول ثورة للطوارق شمال مالي سنة في منطقة الأزواد سنة 1962 واستمرت لعامين حتى سنة 1964 وسميت بثورة " الفلاقة"، وتعود أسباب هذه الثورة إلى عهد الرئيس المالي "موديبوكيتا " الذي حاول أن يقيم الإشتراكية في مالي فأرسل جنوده إلى شمال البلاد لإحصاء مواشي سكانها من الطوارق و العرب، فأذاع أكذوبة حقن المواشي تجنبا لأمراضها، واندفع البدو طواعية بمواشيهم إلى التجمعات التي حددتها الحكومة المالية، وأخذ الجنود يختمون المواشي على اعتبارها صارت ملكا للدولة، وعندما اكتشف الطوارق الخديعة الكبرى قاموا بثورتهم ضد النظام إلا أنها لم تدم طويلا و انكفأت.[13]

كان لفترة الجفاف التي ضربت شمال مالي من 1970 إلى 1985 أثرا كبيرا دفع بالطوارق إلى الهجرة إلى الدول المجاورة مثل الجزائر والتشاد وليبيا وموريتانيا، وبهجرة العديد من الطوارق إلى ليبيا تلقوا تعليما وتدريبا عسكريا يقوم على القومية وتوحيد الشعب الطوارقي.[14]

وفي الفترة مابين88 و89 تم تشكيل أول الخلايا السرية في كيدال و ياوا وتمبكتو شمال مالي ثم تأسيس الحركة الشعبية لتحرير أزواد ( MPLA) سنة 1990 بقيادة" إياد أغ أغالي" بالإضافة إلى العديد من الحركات الأخرى، والتي تحمل على عاتقها مطالب الفئات والمجموعات المظلومة داخل المجتمع.[15]

بعد ثلاثة عقود من التمرد الأول وتحت وطأة القهر و الإستعباد من السلطة السياسية في باماكو، بقيت مجتمعات الطوارق متذمرة من تلك السياسات بسبب عدم التزام الحكومات بتنفيذ الإتفاقيات المبرمة وكذا إستمرار عزل الطوارق في صحراء الشمال المالي واعتبارهم كقطاع طرق و إرهابيين، كل ذلك دفع بالطوارق للتمرد مرة ثانية سنة 1990 من خلال فصيلين مسلحين هما الجبهة الشعبية لتحرير أزواد تحت إمرة "إياد آغ أغالي" الذي تحول بعد ذلك من ثوري يساري إلى شيخ سلفي، يقود حركة أنصار الدين وقد بدأ التمرد بالهجوم على الماليين من غير الطوارق في الحدود الجنوبية من مناطق الطوارق، ما أدى إلى الاشتباكات بين الطوارق والجيش المالي[16].

سعى الرئيس المالي "موسى تراوري" لوقف هجمات الثوار الطوارق بعد تأزم الوضع، والثوار يوقعون بالجيش المالي المزيد من الخسائر، وبعد زيارة للجزائر ولقاء بوزير الشؤون الإنسانية الفرنسي " كوشنار " عبر الرئيس تراوري عن استعداده للاستجابة لكل مطالب الطوارق.[17]

في سنة 1992 حاولت الحكومة الإنتقالية في مالي التفاوض مع الطوارق، وتوج ذلك بتوقيع الميثاق الوطني في أفريل من نفس العام، بحيث سمح بموجب الاتفاق بدمج المقاتلين الطوارق في القوات المسلحة المالية ونزع سلاحها بالتوازي مع عملية واسعة لتنمية شمال البلاد اقتصاديا، والتأكيد على اللامركزية الإدارية لمناطق الطوارق.[18]

لم يلبث أن انهار الاتفاق المبرم مع الحكومة المركزية، وعاد الثوار الطوارق لشن الحرب ضد الجيش المالي ونظموا أنفسهم في عدة حركات انشقت معظمها من الحركة الأم " الحركة الشعبية لتحرير الأزواد " وأصبح الثوار يهاجمون المدن الكبرى مثل تمبكتو رغم أن المواجهة لم تكن متساوية، فبينما كانت مالي تحصل على الدعم من فرنسا و بعض الدول العربية لم يحصل الطوارق حتى على الدعم الإعلامي لقضيتهم ولا على أي مساعدات أخرى،وتوزعت على الساحة الأزوادية شمال مالي خمس حركات هي: الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد ويقودها "الذهب ولد سيدي محمد" وتمثل العرب في أزواد، والجيش الثوري لتحرير أزواد ويقوده "عبدالرحمن أغ فله"، والجبهة الشعبية لتحرير أزواد بقيادة "غسي أغ سيدي محمد"، والجبهة المتحدة لتحرير أزواد وهي فصيل يضم المنشقين من كل الحركات الطارقية والحركة الشعبية لتحرير أزواد التي يقودها "إياد أغ غالي" وهي الحركة الأم لكنها تصدعت بفعل الانشقاقات المتكررة.[19]

وهكذا تواصلت الإضطرابات في دولة مالي الفقيرة الهشة التي لا يمول اقتصادها سوى من تصدير كميات ضئيلة من الذهب و القطن و المساعدات الدولية، كل هذا ساعد على أن تكون الدولة فريسة لكل الأطماع بداية من المتشددين الإسلاماويين والمتمردين السابقين المدعومين من نظام القذافي.[20]

ومما زاد في تغذية الصراع المرير في هاته المنطقة هو تداخلها الجغرافي مع عدة مناطق تشهد توترات دائمة، خصوصا مايسمى بالساحل الإفريقي وهي المنطقة الممتدة من موريتانيا حتى حدود القرن الإفريقي.[21]

**2- أسباب نزاع الطوارق مع الحكومة المركزية :**

لقد قام الطوارق كما أشرنا سابقا بحركات تمرد متكررة على امتداد العقود الخمسة لاستقلال مالي، وشهدت الفترة ما بين عام 1990 وعام 2009 أكبر عدد من محاولات التمرد، وغذت أسباب أمنية و اقتصادية و سياسية الصراع وتسببت في عدم الاستقرار في شمال مالي،.[22]

**أ- الأسباب الأمنية:**

غياب هيكلة حقيقية للمؤسسة العسكرية، الأمر الذي جعل الميلشيات منتشرة بشكل واسع، والتي تنظم على أساس إثني عشائري وفكري تعصبي ويكون تمويلها من أحد الفواعل الرئيسية في المنطقة والتي لديها مصلحة معينة تسعى إلى الحفاظ عليها أو تحقيقها، وهذا ما عرف بظاهرة عسكرة الأنظمة كانعكاس لتدخل الميليشيات في القضايا السياسية والاقتصادية الذي اعتمد عليها الرئيس المالي السابق "توري".[23]

كما كان يشتبه على نطاق واسع أيضا في أن لإدارة "توري" علاقات مع أنصار سياسين وأصحاب أعمال لهم صلة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فيما كان ينظر للتعاون بين هذه الجهات باعتباره ينطوي على منفعة متبادلة، حيث استفاد الرئيس المالي "أمادو توماني توري" وحلفاؤه بشكل كبير من الفساد و الإيرادات المتحصلة من النشاط الإجرامي العابر للحدود، وفي المقابل سمحوا له الاحتفاظ بالسلطة في باماكو.[24]

**ب- الأسباب الاقتصادية:**

الطوارق يقيمون في الإمتداد الجغرافي الأكثر فقرا والأقل تنمية في الصحراء الكبرى بشكل عام وشمال مالي على الأخص حيث تمثل كل من تمبكتو وغاو وكيدال أهم مدنه،أما جنوبه فتقع فيه العاصمة باماكو وتتركز فيه الأنشطة الإقتصادية الأساسية في البلاد أما مناطق الشمال المالي فتشهد غياب برامج التنمية،و مياه شرب و السدود... الخ.[25] وعليه ينعكس هذا التخلف الإقتصادي لشمال مالي في العديد من المؤشرات مثل تدني معدلات النمو الاقتصادي، والمستويات العالية للفقر إذ أن أكثر من 60 % من سكان مالي يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم.[26]

وتواجه مالي العديد من المشكلات الاقتصادية، إذ يَعتمد البلد على الزراعة في حين أن خُمس أراضيه فقط تعتبر أرضًا خصبة وصالحة للإنتاج الزراعي. لذلك تعمل الدولة للتقليل من قيمة الزراعة من خلال خفض أسعار السلع الزراعية . كما يواجه الإنتاج الزراعي بمخاطر تَذَبْذُب الأمطار التي قد تصل إلى ما دون المتوسط، هذا بجانب أن المرعى الطبيعي قد ينحسر كثيرًا في بعض الأحيان .ولقد تعرضت الحياة النباتية في إقليم السهل في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن

العشرين إلى سنوات جفاف أدت إلى تدمير مساحات واسعة من الغطاء النباتي وإلى موت ملايين الأبقار والأغنام والماعز، كما أدى تدني أسعار القطن وزيادة أسعار البترول في السوق العالمية إلى شدة تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد.[27]

**ج- الأسباب السياسية:**

لقد تعمد رؤساء مالي المتعاقبين على تهميش الطوارق و عدم دمجهم في العملية السياسية، وحتى إبعادهم عن المشاركة في القرار السياسي وهذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية و الجنوبية، ذلك ما عبر عنه " روبرت غار " بنظرية العنف السياسي و التي تعني وجود أشكال من العنف ليست مرتبطة فقط بالجوع و الفقر، بل بوجود جماعات سياسية تلجأ إلى العنف لتحقيق مصالح غير اقتصادية.[28]

وبدلا من أن تؤخذ تطلعات الطوارق بعين الاعتبار وتحترم طموحاتهم، تم قمعهم ومحاولة كسر إرادتهم بالقوة، وبالنتيجة فإن شعورهم بالانتماء إلى دولة مالي وولائهم لها ظلا شبه معدومين،ومما ضاعف نفورهم من هذه الدولة وإحساسهم بالغربة والدونية داخلها هو نزوع الجيش المالي إلى التغول عليهم في منطقتهم وكذا الانفصام المشهود بين الإدارة المحلية و السكان، وانعدام أي استثمار مهم في مجال البنى التحتية من مدارس ومستشفيات وغيرها من المنشآت الضرورية لمتطلبات الحياة اليومية للساكنة. يضاف إلى كل ذالك تهميش الطوارق والعرب المستمر وإقصاؤهم من المناصب المدنية والعسكرية في الدولة،فضلا عن تجاهل خصوصيتهم الثقافية وتعمد طمس هويتهم المميزة.[29]

**3- دور الدبلوماسية الجزائرية في احتواء نزاع الطوارق:**

منذ بداية الصراع أوائل التسعينيات، سعت الدبلوماسية الجزائرية بكل ثقلها إلى محاولة تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع، إيمانا منها بضرورة حل النزاعات المسلحة بالطرق السلمية، وانتهاج سبيل الحوار لحل كافة المشاكل العالقة، وانخرطت الجزائر في وساطة طويلة و شاقة بين الطوارق و حكومة باماكو عقدت في عدة جولات أهمها:

**أ-قمة جانت1990** :

ضمت كل من الجزائر و مالي و النيجر و ليبيا في مدينة جانت يومي 08-09 سبتمبر 1990 حيث أكدت فيه الدول المشاركة على ضرورة استقرار المنطقة، وهذا من خلال تنمية المناطق الحدودية ووضع حد لتهميش السكان بالحدود بتحسين أوضاعهم الاجتماعية، مع التشديد على عدم استعمال القوة لحل المشكل التارقي.[30]

واستطاع الوسيط الجزائري أن يقنع زعيم المتمردين الطوارق بالحضور شخصيا إلى تمنراست، فكان ذلك يوم 12 ديسمبر 1990، إلا أن المفاوضات كانت صعبة بسبب تمسك كل طرف بشروطه التعجيزية..[31]

**ب- اتفاقية تمنراست الأولى:**

جاءت الوساطة بطلب مباشر من الرئيس المالي للحكومة الجزائرية، التي عقدت اجتماعا بين أطراف النزاع ممثلين في الحكومة المالية من جهة و الجبهة الشعبية لتحرير أزواد من جهة أخرى، أين تم التوقيع على ما سمي باتفاقية تمنراست و التي عقدت سنة 1991 ونصت على ضرورة وقف الهجمات المسلحة بين الطرفين و العمل على منح منطقتي " تمبكتو" و "كيدال" حكما ذاتيا. ومن المكاسب التي خرج بها الأزواد من الاتفاقية هو تنصيب اللجنة التي تم الاتفاق عليها و

التي تتشكل من 8 أعضاء من كل طرف مع 6 ممثلين من الجزائر، مهمتها تسريع تطبيق بنود الاتفاقية سواء من الطرف المالي أو من طرف المتمردين الطوارق.[32]

وقد نصت الاتفاقية على:[33]

-وقف إطلاق النار و إطلاق سراح المسجونين.

-إعادة توطين العناصر المتمردة.

-التخفيف من التواجد الحكومي العسكري شمال البلاد.

-إبعاد الجيش عن إدارة الشؤون المدنية.

-تفكيك بعض المراكز العسكرية.

-إدماج العناصر المتمردة في القوات المسلحة وفقا لآليات تحدد لاحقا.

-الإسراع في تطبيق فكرة اللامركزية.

-توجيه نصف قروض البرنامج الرابع للاستثمار نحو المناطق الشمالية.

**ج- اتفاقية تمنراست الثانية:**

سبق هذه الاتفاقية لقاءات عديدة لرؤساء القبائل منها لقاء الجزائر الأول المنعقد يومي 29 و 30 سبتمبر 1991 وكانت إطارا جيدا لتحضير المفاوضات.[34]

توصل الأطراف المشاركون إلى الاتفاق على توقيع هدنة دائمة وإطلاق سراح المسجونين، بالإضافة إلى تنصيب لجنة مكلفة بالتحقيق في التجاوزات المرتكبة من جميع الأطرف و إنشاء خلية أزمة مهمتها المتابعة. انعقد اللقاء في الجزائر بين 22 و 24 جانفي 1992 والذي تلاه لقاء ثالث بالعاصمة الجزائرية في مارس 1992 تم فيه تحقيق اتفاق وطني أو ما يسمى باتفاقية باماكو.[35]

**د- لقاء الجزائر 1994:**

كان الهدف الرئيسي من هذا اللقاء تذليل العقبات التي أعاقت تطبيق اتفاقية باماكو،وتلخصت هاته الصعوبات في تعثر إدماج المقاتلين الطوارق السابقين في المؤسسات الرسمية، وعدم تسهيل عودة اللاجئين الطوارق لبلدانهم الأصلية، بالإضافة إلى تأخر وضع جهاز أمني قوي لحماية الأشخاص و الممتلكات.

كما عقد الأطراف اجتماع آخر من 27 إلى 30 جوان، و كخلاصة لهذا اللقاء فقد تم التوصل فيه إلى إدانة ما يحصل في شمال مالي، مع العمل على إعادة انتشار القوات العسكرية بهدف استتباب الأمن و السلام و الالتزام بتطبيق ما جاء في لقاء الجزائر لسنة 1994. وتم الإعلان على نهاية الاشتباكات و هذا على هامش حفل أقيم في تمبكتو في 26 مارس 1996 حضره وزير الداخلية الجزائري.[36]

**هـ- اتفاقية الجزائر لسنة 2006:**

بعد الاستقرار النسبي الذي عرفته منطقة شمال مالي عقب اتفاق تمنراست، عاد التوتر من جديد بين المتمردين الطوارق و حكومة مالي، والذي تزامن مع تأسيس حركة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير الذي يقوده " ابراهيم باهنغا " ليبلغ

ذروته نهاية 2005 و بداية 2006، مما استدعى بالحكومة المالية إلى طلب رسمي للجزائر بإحياء الوساطة القديمة. وتوجت الجهود الدبلوماسية في إقناع الفرقاء الماليين بالجلوس إلى طاولة المفاوضات من جديد، وكان " باهنغا" ممثلا للطوارق و الجنرال " كافوغوناكوني" ممثلا للجيش المالي، أما الجانب الجزائري فقد مثله وزير الخارجية "محمد بجاوي" و الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية " عبد القادر مساهل " بالإضافة إلى سفير الجزائر بمالي المخضرم "عبد الكريم غريب" و الذي يعد مهندس هذا الاتفاق الذي وقع في 04 جويلية 2006.[37]

ونص اتفاق الجزائر على:

-التمسك بالجمهورية الثالثة لمالي و التأكيد على التمسك باحترام الوحدة الترابية و الوحدة الوطنية.

-التأكيد على الحرص على السلام و الاستقرار و الأمن في البلاد و التفرغ لمهمات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لمناطق الشمال و منها كيدال.

-ترقية ديناميكية لتعويض التأخر الذي تواجهه منطقة كيدال في المجال الاجتماعي و الاقتصادي.

- التأكيد على ضرورة ترقية التنوع الثقافي لمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مناطق الشمال.

-تجنيد كل الموارد البشرية والمادية، وتثمين الطاقات المحلية لأجل العمل على خلق تنمية مستدامة في منطقة كيدال.

-التزام الحكومة بإيجاد حلول سياسية دائمة و مستدامة للأزمة.

-العمل على تنظيم منتدى في كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق، يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار.

-وضع نظام صحي يلائم طبيعة البدو الرحل.

-القضاء على عزلة المنطقة من خلال تطوير شبكات الطرق الرئيسية.

- وضع نظام تعليمي يمكن أبناء المنطقة من التمدرس بصفة منتظمة مع تخصيص منح تعليمية للخارج.

إلا أن تطبيق بنود الاتفاق أدى إلى حدوث خلافات أخرى بين الطرفين، تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري، انتهت بالتوقيع في 23 فبراير 2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق، الأولى تخص الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق2006،والثانية عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم.[38]

أما الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، تمبكتو وغاو)، وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في 23 و24 مارس 2008،إلا أن هذا الاتفاق لم يؤدي إلى نتيجة فاشتد الاقتتال مجددا بين الطرفين في نفس الشهر، فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع الفرقاء في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت خمسة أيام من 23 إلى 27 جويلية 2008 وتُوجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته، إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود، وحرصا على تنفيذ هذه البنود، تم إنشاء لجنة مختصة لمراقبة مدى تطبيق بنود الاتفاق.[39]

**ثالثا: تجدد النزاع المسلح شمال مالي و جهود الدبلوماسية الجزائرية لحله**

**1- تجدد النزاع المسلح شمال مالي:**

اندلعت الحرب مجددا في منطقة الأزواد بعد سقوط نظام العقيد الليبي الراحل معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011، وذلك بعد عودة آلاف الطوارق الذين كانوا يقاتلون ضمن الجيش الليبي إلى شمال مالي وبحوزتهم أسلحة ثقيلة، لينضموا إلى صفوف الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA )التي تمثل طوارق الشمال.[40]

وبدأ التمرد المسلح ضد القوات المالية في 17 جانفي 2012، بعد 6 أشهر من عودة المتمردين الطوارق إلى ديارهم من ليبيا، وقد اشتدت المعارك بين مقاتلي الحركة والجيش المالي في مدن تساليت، وأجلهوك، ومنكا، في شمال شرقي مالي قرب الحدود مع الجزائر، وبعد أسابيع انتقلت إلى قرب العاصمة المالية باماكو.[41]

في22 مارس 2012 قام مجموعة من العسكريين تحت قيادة الكابتن أمادو سانوغو Sanogo Haya Amadou باقتحام القصر الرئاسي والسيطرة على التليفزيون الرسمي في مالي، وأعلنوا استيلائهم على السلطة مؤكدين على إطاحتهم بالرئيس أمادو توماني توري Touré Toumani Amadou التي جاءت كنتيجة لتهاونه في السيطرة على تمرد الطوارق المتأجج في شمال البلاد، وانتشار مجموعات إرهابية ساهمت في تأجيج النزاع كحركة أنصار الدين المتطرفة و تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا، ولم يكن سقوط القذافي نهاية مشروع سياسي فقط للطوارق بل أثار بؤرة توتر كبرى دفعت بالسلاح الليبي للتدفق بشكل رهيب إلى منطقة، بالإضافة إلى الشبكات الإرهابية التي ظلت تتربص بالمنطقة لعقد من الزمن.[42]

قامت فرنسا بالتدخل عسكريا بطلب من الحكومة المالية و قرار مجلس الأمن رقم 2085 وأطلقت إسم "سيرفال " على عملية التدخل التي استمرت من جانفي 2013 إلى غاية شهر جويلية 2014، وقد تمكنت هذه العملية من النجاح في وفق تقدم الجماعات الجهادية، وإبعاد خطر الجماعات المسلحة التي كانت تهدد التراب المالي كله. فإضافة إلى تحرير كافة مدن الشمال المالي من قبضة تنظيم القاعدة وأنصار الدين، تمكنت فرنسا من خلال عملية " سيرفال " من ملاحقة الجماعات المسلحة في معاقلها الحصينة في آدرار، إفوقاس، وجبال تقرقرت، وحسب المعلومات الرسمية، فقد مكنت عملية " سيرفال" من القضاء على حوالي 400 1مقاتل وتدمير 120 سيارة، واكتشاف 220 طنا من الذخيرة، وتفكيك معامل لصنع المتفجرات[43].

لكن بالرغم من النجاح الفرنسي في هذه العملية والذي لم يوقف فقط تقدم الجماعات الإرهابية، بل ودفعهم إلى خارج المناطق التي سبق وسيطروا عليها، إلا أن تهديد وخطر هذه الجماعات بقي قائما، وهو الأمر الذي دفع بفرنسا إلى توسيع دائرة حربها ضد الإرهاب من خلال عملية أطلقت عليها تسمية "بارخان "،والتي شملت منطقة الساحل الإفريقي ككل وليس فقط مالي مثلما كان عليه الأمر في إطار عملية سيرفال.[44]

لقد كانت العملية العسكرية في فرنسا اقتناعا سياسيا بتأمين بلد يقع في محيط متوتر، و تزيد العناصر الجيو –اقتصادية من تعزيز هذا الاقتناع، فهذه المنطقة تعد ساحة تقليدية لتموين فرنسا بحاجياتها الأساسية من مادة اليورانيوم الذي يغذي إنتاج الطاقة النووية في فرنسا.[45]

## 2- جهود الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاع المسلح شمال مالي:

لقد عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر حركية ملحوظة بعد تجدد الأزمة المالية عام 2012، و كان موقف الجزائر الرسمي من أزمة شمال مالي هو أولوية الحل السياسي للازمة بين الحكومة المالية وقبائل الطوارق، دون إشراك الجماعات الإرهابية التي شاركت في عملية الانفصال، كما أن معالجة الأزمة يكون في إطار دول الساحل الإفريقي دون تدخل أجنبي، وهي تتعارض بذلك مع الرؤية الفرنسية في حل الأزمة، حيث ترى فرنسا أن الوضع في منطقة الساحل الإفريقي أصبح خطيرا لأنه لأول مرة تتم سيطرة جماعات إرهابية على مدن بأكملها، مما يتطلب تدخلا أجنبيا وهو ما رفضته الجزائر.[46] وإن كانت قد انخرطت في التدخل العسكري لاحقا بصورة غير مباشرة، من خلال السماح للمقاتلات الفرنسية من عبور الإقليم الجوي الجزائري، وهذا بسبب الضغوط الشديدة التي تعرضت لها.

رفضت الجزائر فكرة انفصال أزواد لتخوفها من إعادة إنتاج فكرة الانفصال في مناطق الطوارق لديها، وفي هذا الصدد تحركت الجزائر على جبهتين، حيث سارعت السلطات إلى الاجتماع بقيادات قبائل الطوارق الجزائريين في ولاية تمنراست وحصلت على وعد من زعيم الطوارق لديها، "أمين العقال" الذي يمثل السلطة الروحية للطوارق بالتنسيق ومساندة الدولة الجزائرية في الحفاظ على استقرار المنطقة.[47]

ومن ناحية ثانية شاركت الجزائر في اجتماع وزراء خارجية دول الميدان التي تضم كلا من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر في غياب مالي، الذي عقد في نواكشوط في التاسع من أبريل 2012، وأكدت تلك الدول رفضها الإعلان من جانب واحد عن انفصال أزواد، ودعوا إلى الشروع في عملية تفاوضية بين الحكومة الانتقالية والطوارق، ودعت الجزائر إلى اجتماع مماثل للقيادة العسكرية الموحدة لهيئات أركان جيوش دول الميدان والتي تختص بالتدخل العسكري في مثل هذا النوع من الملفات خصوصا تلك التي تتعلق بالإرهاب، إلا أنها لم تتخذ قرارا ضد طوارق مالي.[48]

و بالرغم من الحرب المندلعة فقد ظلت الجزائر تدعم خيار الحوار السياسي لحل الأزمة في شمال مالي، لذلك حرصت على الحفاظ باتصالاتها مع مختلف الأطراف، كما قامت بعقد اجتماع بين ممثلي المجتمع المدني في مالي لتفعيل الحوار السياسي في جوان 2013،ثم أشرفت على عقد جلسة حوار بين عدد من الجماعات التي تمثل المتمردين الطوارق في شمال مالي نهاية جانفي 2014 كالحركة العربية الأزوادية، والمجلس الأعلى للأزواد، وقد تم الاتفاق خلالها على أرضية مشتركة لإعادة إطلاق المفاوضات مع حكومة "باماكو" حول الأزمة في الشمال.[49]

والموقف الجزائري الذي يؤمن بأولوية الحوار السياسي لإيجاد حل دائم للأزمة في مالي أكده العديد من المسؤولين الجزائريين منهم "عمار بلاني" الناطق الرسمي باسم وزارة الشؤون الخارجية، الذي اعتبر أن تحقيق السلام والاستقرار في مالي لابد أن يمر بشكل ضروري عبر الحوار السياسي من جهة، وتنمية المنطقة من جهة أخرى، مشيرا إلى أن هذا البند موجود في لائحة بمجلس الأمن الدولي تحت رقم 2085 والتي تنص على دعوة السلطات المالية الانتقالية لوضع إطار جدي للمفاوضات مع كل الأطراف المتواجدة في شمال مالي، الذين قطعوا كل علاقة مع التنظيمات الإرهابية، إلى جانب قبولهم شرط الحفاظ على وحدة واستقرار مالي.[50]

قامت الجزائر بوساطة بين جماعات الطوارق في شمال مالي ( جماعة أنصار الدين وحركة تحرير الأزواد)، والحكومة المركزية، نتج عنها اتفاق الجزائر في 2012/12/22،والذي قضي بالتعاون مع السلطات المركزية المالية لإيجاد حل سياسي في إطار وحدة مالي ومحاربة الإرهاب، وتجنب أي مواجهات عسكرية بينهما وتوفير الأمن وعدم إثارة أي مواجهة بينهما في المناطق التي تسيطران عليها في شمال مالي. كما تضمنت خطة الجزائر للتسوية انسحاب الميليشيات المسلحة بمدن الشمال، وإنشاء صندوق تنموي لمنطقة الأزواد، ووضع مخطط لإعادة الإعمار. إلا أن الهجوم المشترك من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين وجماعة التوحيد على بلدة كونا KONNA في 2013/01/10، والذي مهد للتدخل الفرنسي في المنطقة،وضع حدا لان يكون تنظيم أنصار الدين طرفا في الحوار، حيث اعتبرته الجزائر بعد هذا الهجوم الذي شارك فيه، تنظيما إرهابيا لابد من التعامل معه كما يتم التعامل مع الإرهابيين على المستوى الدولي.[51]

لكن وبالرغم من هذا، ويقينا منها بضرورة التدخل الدبلوماسي العاجل لوضع حد للإقتتال، قادت الجزائر دبلوماسية نشطة كللت في 2013/07/22 بوضع خارطة طريق للحل السلمي لا يستثني طرف من أطراف الصراع الدائر في مالي، سواء الحكومة آو الحركات الأزوادية المختلفة وتم الاتفاق على وضع أجندة للحوار المالي الشامل بوساطة جزائرية، من خلال تعيين فريق للوساطة ترأسه الجزائر، ويتكون من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي وبوركينافاسو و موريتانيا والنيجر وتشاد. وفق جولات للنقاش والحوار تشارك فيها الحكومة المالية والحركات الازوادية برعاية فريق الوساطة بالجزائر، على أن يتم التوقيع النهائي للاتفاق ببماكو المالية.[52] وقد مر الحوار المالي الشامل بخمس جولات

**أ– الجولة الأولى:**

انطلقت هذه الجولة بعد سنة كاملة من طرح الجزائر لأرضية الحوار، حيث احتضنت العاصمة الجزائرية بين 16 و24 جويلية 2014 أولى جولات هذا الحوار، والتي انتهت بتوقيع الحكومة المالية والحركات السياسية والعسكرية الازوادية على وثيقتين تتضمنان خارطة الطريق للمفاوضات في إطار " مسار الجزائر" و" إعلان وقف الاقتتال" يوم 2014/07/24 ومن اجل التوصل إلى هذا الاتفاق، باشرت الجزائر جولة من المفاوضات التمهيدية لتقريب وجهات النظر للحركات المختلفة في شمال مالي، حيث استقبلت الجزائر يوم 2014/06/05 حركات شمال مالي من اجل مشاورات تمهيدية موسعة في إطار جهود المجتمع والبلدان المجاورة لمالي.[53]

و أكد الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة و رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي MINUMSA "بيرت كوندرز" أن "الجزائر تضطلع بدور جد هام للمساعدة على استتباب السلم و إعادة بناء مالي"، كما أوضح السيد "كوندرز" عقب المحادثات التي أجراها مع وزير الشؤون الخارجية السابق السيد "رمطان لعمامرة" أن " الجزائر تضطلع بدور جد هام للمساعدة على استتباب السلم وإعادة بناء مالي ونحن نقف إلى جانبها و نتعاون معها و مع دول المنطقة لمرافقة الماليين في إحلال السلم".[54]

هنأ الممثل السامي للإتحاد الافريقي من اجل مالي و الساحل "بيار بويويا" الجزائر بمناسبة التوقيع على أرضية السلم بين ثلاث حركات مالية، و هذا تمهيدا لإيجاد حل نهائي للأزمة في مالي مؤكدا أنها تمثل خطوة نحو بداية حوار شامل بين الماليين، وعقب لقائه بوزير الشؤون الخارجية "رمطان لعمامرة" صرح السيد "بويويا " "نعتقد أنها خطوة نحو بداية المفاوضات الشاملة بين الماليين أهنئ الحكومة الجزائرية على العمل المنجز للوصول إلى هذا المستوى" ، وأوضح في ذات السياق " أن الوضع في مالي يستدعي التوجه سريعا نحو اتفاق سلام و دور الجزائر في تنظيم المفاوضات التمهيدية جد هام، أظن أن هذا البلد سيرافق الماليين في المفاوضات الشاملة لأن دوره يكتسي أهمية كبيرة بحكم أنه بلد جار لمالي"، و استطرد قائلا "لا يمكن للجزائر أن تتجاهل ما يحدث في مالي".[55]

لقد نجح الوسيط الجزائري في في إقناع كل من الحركة العربية للازواد، و التنسيقية من اجل شعب الازواد، وتنسيقية الحركات، والجبهات القومية للمقاومة،على توقيع أرضية تحترم بموجبها وحدة و سلامة الأراضي الترابية المالية، مما ساهم بصورة مباشرة في الانتقال إلى التفاوض على باقي النقاط العالقة خلال الجولة الثانية من الحوار.

**ب– الجولة الثانية:**

بدأت هذه الجولة يوم 2014/09/10 بالجزائر، حيث جرت المفاوضات برعاية جزائرية وبحضور ملاحظين يمثلون هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والايكواس، وقاد الوفد الحكومي المالي في المفاوضات، وزير الشؤون الخارجية والاندماج والتعاون الدولي المالي "عبدلاي أيوب" أما المعارضة المسلحة فمثلتها ستة حركات أزوادية، هي حركات الائتلاف الشعبي من اجل أزواد، وتنسيقية الحركات،والجهات القومية والحركات الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لتوعية أزواد، والحركة العربية لأزواد. خلال هذه الجولة تمت مناقشة مجموعة من النقاط أهمها: الاعتراف المتبادل بين الحركات الأزوادية والحكومة المالية بشان الوحدة الترابية لمالي ومشاركة الطوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية، ومكافحة الإرهاب، والتنمية في مناطق شمال مالي.[56]

**ج– الجولة الثالثة:**

احتضنت الجزائر في 2014/11/20 فعاليات الجولة الثالثة من الحوار المالي الشامل، بحضور الحركات المالية الستة ووزير الشؤون الخارجية والاندماج الإفريقي والتعاون الدولي المالي "عبدو اللاي ديوب" وفريق الوساطة الدولية. وتعد الجولة حاسمة بالنظر لطرح فريق الوساطة لوثيقة تفاوض، تضم عناصر اتفاق سلام كحل وسط مبتكر مقارنة بكل ما تم التفاوض بشأنه سابقا، وتم إعداد الوثيقة استنادا إلى المقترحات التي قدمتها الأطراف خلال الجولة الثانية، في إطار مجموعات التفاوض الأربعة المتعلقة بالمسائل السياسية والمؤسساتية والدفاع والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والمصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية[57].

**د–الجولة الرابعة:**

احتضنت الجزائر بين 23 و28 نوفمبر فعاليات الجولة الرابعة والتي خصصت لإبداء رأي الأطراف المتنازعة في مالي حول وثيقة السلام، وخلال أسبوع من الأخذ والرد والنقاش المحتدم تم تأجيل التوقيع إلى آجال أخرى، حتى يتسنى لكل الأطراف دراسة الوثيقة بدقة وتقديم التحفظات.[58] لم يرد الوسيط الجزائري الضغط على أطراف النزاع لأجل التوقيع

الفوري على الوثيقة المتوصل إليها بعد مفاوضات صعبة، وهذا خشية رفضها في وقت لاحق، لذلك ترك المزيد من الوقت لهم حتى يتم التدقيق في جميع بنودها.

**هـ- الجولة الخامسة:**

بعد جملة من الاجتماعات التحضيرية بدأت الجولة الخامسة من الحوار المالي الشامل،فيوم 2015/01/22 كان هناك اجتماع تشاوري عقد بالجزائر يضم ممثلي فريق الوساطة وحركات شمال مالي والحكومة المالية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويوم 2015/02/07 ترأس وزير الخارجية الجزائري "رمضان لعمامرة" اجتماعا تقييميا لفريق وساطة الحوار المالي، ويوم 2015/02/11 عقد بالجزائر اجتماع بين الحكومة المالية و فريق الوساطة الدولية للحوار المالي تحت رئاسة رمضان لعمامرة والوزير الأول المالي موديبو كايتا .لتستمر الجولة الخامسة، التي اصطلح عليها تسمية جولة " جنان الميثاق "، يوم 2015/02/16 بمشاركة كل الفرقاء الماليين، ووفود الدول المعنية بالأزمة، وممثل بعثة الأمم المتحدة المتعددة بمالي " مينوسا"، وفريق الوساطة الدولية للحوار المالي الشامل، وقد عرفت الجولة شدا ومدا كبيرين بسبب الضغوط الدولية لتوقيع اتفاق نهائي، وقد توجت هذه الجولة الحاسمة بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بالأحرف الأولى يوم2015/02/19. [59]

بعد ثمانية أشهر من المفاوضات المباشرة بين كل من الحكومة المالية و المجموعات المسلحة بوساطة جزائرية، تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من إقناع الأطراف بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق سلام يوم الفاتح من شهر مارس 2015، وهذا في العاصمة الجزائريةوبهدف إيجاد توازن بين مطلب الحكم الذاتي و مطلب ضرورة بسط سيادة الدولة المالية على كامل أراضيها، دعى نص الاتفاق الذي رعته الجزائر إلى ضرورة إعادة بناء الوحدة الوطنية للبلاد على قواعد تحترم وحدة أراضيها، وتأخذ في الاعتبار تنوعها الإثني و الثقافي، كما نص الاتفاق على تشكيل مجالس محلية تنتخب بالاقتراع العام المباشر، و تمتلك صلاحيات مهمة بالإضافة إلى العمل على إشراك أكثر لسكان الشمال في المؤسسات الوطنية.[60]

و لتحصين منطقة شمال مالي من خطر الانفصال كانت الجزائر قد بادرت إلى إنشاء اللجنة الثنائية الإستراتيجية حول شمال مالي، وفقا لقرار اتخذه الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة" و الرئيس المالي "أبو بكر كايتا" خلال زيارة هذا الأخير إلى الجزائر يومي 18 و19 جانفي 2014،و تعمل هذه اللجنة على إقامة شراكة إستراتيجية بين البلدين، كما تهدف إلى متابعة كل الإجراءات التي من شأنها المساهمة في التسوية السلمية لمشاكل شمال مالي بكل أبعادها، وقد عقدت دورتها الأولى بالجزائر العاصمة في 02 مارس 2014 و تم الاتفاق خلالها على تكثيف جهود الجزائر و مالي لإنشاء جبهة موجهة لمواجهة الأخطار التي تهدد أمن البلدين لا سيما الإرهاب و الاتجار بالمخدرات.[61]

**الخاتمة:**

استطاعت الجزائر لعب دور جد هام في وساطتها بين أطراف النزاع في مالي، من خلال مساهمتها المباشرة في مساعدتهم على إبرام عدة اتفاقيات، ساهمت في إنهاء العديد من النزاعات المسلحة على فترات متقطعة، بدليل الاحتكام إليها في كل مرة يتجدد فيها النزاع بين الطوارق والحكومة المالية.

إلا أن المجهودات التي تبذلها الجزائر في سبيل حل النزاع المسلح في منطقة الساحل تبقى غير كافية، فالنزاع لا يعدو أن يكون في مرحلة هدوء حذر و قابل للتجدد،وهذا راجع أساسا لاعتبار الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة دبلوماسية أزمات، مبنية في الغالب على ردود أفعال عن الأفعال والتصرفات الصادرة من مختلف الأطراف الفاعلة بمنطقة الساحل الإفريقي كالمنظمات الإرهابية، وقبائل الطوارق في نزاعهم مع الحكومة المركزية، خاصة في مالي، فالجزائر تتدخل فقط في كل مرة يستجد فيها النزاع ضمن عمليات تفاوضية متتالية، دون أن تكون لها استراتيجية إستباقية تكون حائلا دون تجدد الصراعات في المنطقة.

بالإضافة إلى أن الدبلوماسية الجزائرية أعطت أولوية للملف التفاوضي البحت على حساب ملف تنمية المنطقة، الأمر الذي فاقم من أزماتها. ومن خلال معاينة تطور الأوضاع في مالي، خاصة في ظل ما يعرف بأحداث الربيع العربي، لاحظنا ضعف للدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع الأوضاع، ما يعكس الركود النسبي الذي عرفته مع بداية العهدة الثالثة للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الممتدة من 2009 إلى 2014 وهذا مقارنة بالعهدتين الأولى والثانية، أين تميزت الدبلوماسية الجزائرية بنشاط مكثف على المستوى الإفريقي.وهذا راجع أساسا إلى انفراد الرئيس السابق بملف السياسة الخارجية و الدبلوماسية،و بمرض الرئيس السابق دخلت الدبلوماسية الجزائرية فترة خمول و ركود لم تعرفهما سابقا.

**إقتراحات:**

– يجب على الحكومة الجزائرية عدم الاكتفاء بالتدخل عند وقوع النزاعات فقط بل يجب العمل على وضع إستراتيجية شاملة لإرساء السلم في المنطقة، من خلال تفعيل ما يعرف بالدبلوماسية الإقتصادية، أي العمل على تنمية المناطق الحدودية الجنوبية مع دولة مالي و العمل على إنجاز مشاريع كبرى في شمال مالي للقضاء على الفقر و التخلف في منطقة استقرار الطوارق.

– في المجال الثقافي و الديني لم تستغل الجزائر كما يجب الروابط و العوامل التي تربط شعوب المنطقة، على غرار عامل الدين و اللغة و كذلك استخدام الزاوية التيجانية خصوصا بحكم انتشارها، فمن الضروري العمل على استقبال الطلبة و الأئمة من دولة مالي لتكوينيهم في الزوايا و المعاهد الدينية الجزائرية تكوينا ينبذ العنف و التطرف .

–تفعيل دور الدبلوماسية الإنسانية، من خلال إرسال المساعدات الإنسانية و البعثات طبية لشمال مالي لمعالجة البدو الرحل من الطوارق، وبناء المستشفيات و المدارس كهبات من الدولة الجزائرية بالإضافة إلى إنجاز محطات الطاقة الشمسية للمساهمة في استقرار السكان الأصليين لأجل التقليل من عملية النزوح و اللجوء نحو الحدود الجزائرية.

– إعطاء عدد أكبر من منح الدراسة للجامعيين من دولة مالي لمتابعة دراستهم في الجامعات الجزائرية.

– على الجزائر تعزيز دور وسائل الإعلام وذالك من خلال استعمال القوة الناعمة بإنشاء محطات إذاعية و تلفزيونية موجهة خصيصا لدول الساحل عموما و مالي خصوصا، لبث خطاب التسامح الديني ومحاولة التعريف بالدور السلمي للجزائر في إدارة الأزمات.

– تفعيل دور اللجنة الثنائية الإستراتيجية الجزائرية المالية، وعقد اجتماعاتها دوريا في عاصمتي البلدين لمحاولة متابعة المستجدات و إيجاد الحلول المناسبة وفقا لمصالح البلدين تعزيزا لاستقرار المنطقة.

- يتعين على رئيس الجمهورية الحالي عدم احتكار الملف الدبلوماسي بيده حصرا، رغم أن الدستور يعطيه صلاحيات واسعة في مجال توجيه السياسة الخارجية للجولة، لكن لن يستوي العمل الدبلوماسي في تقديري إلا بإشراك وزارة الخارجية كطرف فاعل في ذلك، رفقة القطاعات ذات الصلة وهذا بالعمل التشاوري و التنسيق الكامل فيما بينهم.

**قائمة المراجع:**

**1 –بالعربية:**

**أ–الكتب:**

1- أحمد إشراقية، تصنيف النزاعات المسلحة بين كفاية النص و الحاجة إلى التعديل،بيروت،دار الفارابي،2016.

2- أمل يازجي،المحكمة الجنائية الدولية وتوسيع نطاق القانون الدولي الإنساني،مطبعة الداودي،دمشق،2004.

3- بدرية العوضي، القانون الدولي العام في وقت السلم و الحرب، بيروت، دار الفكر،1999.

4- بلهول نسيم، حوارات إقليمية و عالمية في منطقة الساحل و الصحراء،دار الحامد للنشر و التوزيع،2016.

5- صادق أبو هيف، القانون الدولي العام،الاسكندرية،منشأة المعارف،1995.

6- عزب موسى، جذور العنف في الغرب الإفريقي،حالتا مالي و نيجيريا،دار البشير للثقافة و العلوم، 2015.

7- عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني وثائق وآراء، دار مجدلاوي، عمان، الأردن،2002.

8- كريم مصلوح،الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2014

9- محمد بشير الشافعي، القانون الدولي العام في السلم و الحرب،الاسكندرية، منشأة المعارف،2001.

10- محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء،عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع،2016.

**ب–المقالات:**

1- الياس قسايسية، الأزمة المالية بين التدخل الأجنبي ومسار الجزائر التفاوضي، مجلة الجيوبوليتيكا، الأردن، دار أمواج للنشر والتوزيع، العدد3،سبتمبر2015.

2- أمحند برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية، مجلة العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،الجزائر، العدد 7، نوفمبر 2008.

3- أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، أوراق كارينغي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي بيروت، أكتوبر،2012.

4- حورية ساعو، غربي محمد،موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي،مجلة الدراسات الاجتماعية و الانسانية،جامعة الجزائر 2،العدد18، 2017.

5- نصر الدين لبال،المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي،المجلة الجزائرية للأمن و التنمية،جامعة باتنة، العدد 17، 2018.

**ب–المذكرات و الأطروحات:**

1- ليلى قارة، الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011.

2- عبير شليغم،التدخل الفرنسي في مالي و انعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2014.

3- وهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014.

4- بودن زكرياء، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015.

5- زايدبن عيسى، التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية و غير الدولية، أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة الجزائر،2017.

6- عبد القادر دحماني،التدخل الدولي في النزاعات المسلحة الداخلية،أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة الجزائر،2017.

7- محمد الأمين بن عائشة، الهندسة الدبلوماسية الإقليمية الجزائرية في الساحل الإفريقي (دراسة حالة الأزمة في مالي)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2017.

8- أسماء رسولي،التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية و القوى الكبرى، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2018.

9- عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري،مالي أنموذجا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018.

**د-مواقع الانترنت:**

1- مالي /https://ar.wikipedia.org/wiki،أطلع عليه بتاريخ 05-02-2019 على الساعة 12سا05د

2- النزاع في شمال مالي ومنطقة أزواد أحداث ومعطيات، http://essaha.info/node/3074، أطلع عليه بتاريخ 05-02-2020 على الساعة 15سا10د.

3- " Alger et Paris ont des feuilles de route divergentes sur le règlement de la crise malienne",at: http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/geopolitique/mali_feuilles_route.htm consulté le 02-02-2019 à 14h51

4- الحوار المالي الشامل،تسلسل الأحداث،www.aps djazairess415989،أطلع عليه بتاريخ 2020/02/03 على الساعة 12سا 20د.

5- أزمة شمال مالي،www.albawaba.com/ar/662638،أطلع عليه بتاريخ 04-02-2020 على الساعة 13سا00د.

6- http://www.mae.gov.dz/news_article/2197.aspx، أطلع عليه بتاريخ 2020/08/15 على الساعة 18سا45د.

**2– باللغة الأجنبية:**

## A-Ouvrage:

**1**--Fouad Farhaoui, The Great Power Struggle for Africa The Crisis in Mali ,Library Cataloguions ,2013.
**2**- Mériadec Raffray, Les rebellions touaregues au Sahel ,édition Retex ,Paris ,2013
**2**- Thierry Perret , Mali crise au sahel, Edition Karthala, Paris, 2014.

[1]–د.أحمد إشراقية، تصنيف النزاعات المسلحة بين كفاية النص و الحاجة إلى التعديل، الجامعة اللبنانية،2016،ص05.

[2]–صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الاسكندرية، منشأة المعارف، 1995، ص817.

[3]– د. محمد بشير الشافعي، القانون الدولي العام في السلم و الحرب، الاسكندرية، منشأة المعارف، 2001، ص439.

[4]–د.بدرية العوضي، القانون الدولي العام في وقت السلم و الحرب، بيروت، دار الفكر،1999، ص32.

[5]– أمل يازجي، المحكمة الجنائية الدولية وتوسيع نطاق القانون الدولي الإنساني،مطبعة الداودي، دمشق، 2004، ص102.

[6]– عرفت المادة الأولى من اتفاقية لاهاي لسنة 1907 المحاربين بأنهم " أفراد الجيوش و أفراد الميليشيات و الوحدات المتطوعة ".

[7]–بن عيسى زايد،أثر النزاعات المسلحة على حفظ السلم و الأمن الدوليين، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2011، ص22.

[8]–بن عيسى زايد، مرجع سابق، ص25.

[9]–بن عيسى زايد،التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية و غير الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، بسكرة،2017، ص50.

[10]–دحماني عبد القادر،التدخل الدولي في النزاعات المسلحة الداخلية، أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2017، ص50.

[11]–د.عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني وثائق و آراء، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002، ص330.

[12]–بن عيسى زايد، التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية و غير الدولية، مرجع سابق، ص52.

[13]–عايدة العزب موسى، جذور العنف في الغرب الإفريقي، حالتا مالي و نيجيريا، دار البشير للثقافة و العلوم، 2015، ص37.

[14]– بن عائشة محمد الأمين، الهندسة الدبلوماسية الإقليمية الجزائرية في الساحل الإفريقي (دراسة حالة الأزمة في مالي)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2017، ص 325.

[15]– بن عائشة محمد الأمين،مرجع سابق، ص 325.

[16]– بودن زكرياء، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015،ص78.

[17] – Mériadec RAFFRAY, LES RÉBELLIONS TOUARÈGUES AU SAHEL,édition Retex ,Paris, 2013,p 53.

[18]–عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و تدعياتها على الأمن القومي الجزائري، مالي أنموذجا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018، ص169.

[19]– بن عائشة محمد الأمين، مرجع سابق، ص 328.

[20] -Thierry Perret , Mali crise au sahel , Edition Karthala , Paris , 2014 , p 23.

[21] -Fouad Farhaoui , The Great Power Struggle for Africa The Crisis in Mali ,Library Cataloguing ,2013,p09.

[22]–ساعو حورية، غربي محمد،موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي،مجلة الدراسات الاجتماعية و الانسانية،جامعة الجزائر02،العدد18،2017،ص249.

[23]–شليغم عبير، التدخل الفرنسي في مالي و انعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2014،ص14.

[24]–أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، أوراق كارينغي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي،بيروت، أكتوبر 2012، ص 5.

[25]– شليغم عبير، مرجع سابق،ص 15.

[26]– برقوق أمحند، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية، العالم الإستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص ص 2-3.

[27]–مالي https://ar.wikipedia.org/wiki/ ،طلع عليه بتاريخ 12-01-2019 على الساعة 14سا 22 د.

[28]– د.بلهول نسيم، حوارات إقليمية و عالمية في منطقة الساحل و الصحراء، دار الحامد للنشر و التوزيع،2016،ص395.

[29]- http://eljanoub.com/index.php ،أطلع عليه بتاريخ 2020/08/15 على الساعة 18سا55د.

[30]– ليلى قارة، الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011، ص79.

[31]– ليلى قارة، مرجع سابق، ص79.

[32]– ليلى قارة، مرجع سابق، ص82.

[33]–لبال نصر الدين،المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي،المجلة الجزائرية للأمن و التنمية،جامعة باتنة،العدد العشر،2017،ص558.

[34]–لبال نصر الدين،مرجع سابق،ص558.

[35]–دالع وهيبة، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014، ص 284.

[36]–ليلى قارة، مرجع سابق، ص84.

[37]– ليلى قارة، مرجع سابق، ص84.

[38]–دالع وهيبة،مرجع سابق،ص286.

[39]–دالع وهيبة،مرجع سابق،ص286.

[40]– النزاع في شمال مالي ومنطقة أزواد أحداث ومعطيات،http://essaha.info/node/3074 أطلع عليه بتاريخ 05-02-2020 على الساعة 15سا10د.

[41]– بن عائشة محمد الأمين، مرجع سابق، ص350.

[42]–بن عائشة محمد الأمين، مرجع سابق، ص 352.

[43]–محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء،عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع،2016،ص 194.

[44]–أسماء رسولي،التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية و القوى الكبرى، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2018، ص264.

[45]–كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،2014، ص280.

[46] – " Alger et Paris ont des feuilles de route divergentes sur le règlement de la crise malienne", at: http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/geopolitique/mali_feuilles_route.htm consulté le 02-02-2019 à 14h51.

[47]–سامي صبري عبد القوى، «الطوارق ودولة أزواد»، ملف الأهرام الإستراتيجي، عدد 210،جويلية 2011، ص 68.

[48]–سامي صبري عبد القوى، مرجع سابق،ص 68.

[49]– بلقسام مريم، السياسة الخارجية للجزائر في محيطها الأمني الإقليمي،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2016، ص92.

[50]–دالع وهيبة، مرجع سابق، ص291.

[51]–أسماء رسولي، مرجع سابق، ص194.

[52]– أسماء رسولي، مرجع سابق، ص194.

[53]– دالع وهيبة، مرجع سابق، ص291.

[54]- http://www.mae.gov.dz/news_article/2197.aspx ، أطلع عليه بتاريخ 2020/08/15 على الساعة 18سا45د.

[55]- http://www.mae.gov.dz/news_article/2285.aspx، أطلع عليه بتاريخ 2019/08/15 على الساعة 18سا52د.

[56]–أسماء رسولي، مرجع سابق، ص195.

[57]–قسايسية الياس،الأزمة المالية بين التدخل الأجنبي ومسار الجزائر التفاوضي، مجلة الجيوبوليتيكا، الأردن، دار أمواج للنشر والتوزيع، العدد3،سبتمبر2015،ص11.

[58]–قسايسية الياس، مرجع سابق، ص11.

[59]– أسماء رسولي، مرجع سابق، ص196.

[60]-أزمة شمال مالي،www.albawaba.com/ar/662638 ،أطلع عليه بتاريخ 04-02-2020 على الساعة 13سا00.